

رأي القدس

«فتح الإسلام» أخرجت الجميع

■ ما زال التوتر يخيّم على منطقة طرابلس ومخيم نهر البارد بشكل عام، بعد الاشتباكات والقصف الدموي الذي أدى إلى سقوط حوالي مئة قتيل وعشرات الجرحى من الجيش اللبناني وأنصار منظمة «فتح الإسلام» والمدنيين اللبنانيين والفلسطينيين، وتتواصل في الوقت نفسه الاتصالات والوساطات بين المسؤولين في الحكومة اللبنانية ومنظمات فلسطينية من أجل تثبيت وقف إطلاق النار، وحماية ارواح المدنيين.

وبات واضحاً أن هناك شبه إجماع بين الأوساط اللبنانية والفلسطينية على ضرورة اإدانة جماعة «فتح الإسلام» واعتدائها على مواقع الجيش اللبناني، وسط عناصر تابعة لها على بعض البنى والمؤسسات الاقتصادية، ولكن الخلاف يدور حول كيفية التعامل مع هذه الأزمة، وأخراج هذه المنظمة من المخيم الفلسطيني المستهدف.

فلناعتاد على الجيش اللبناني بالطريقة التي أقدمت عليها هذه المنظمة هو اعتداء على لبنان وسيادته، ومشروع فتنة، الهدف منه تفجير الحرب الأهلية اللبنانية، وتحويل لبنان إلى دولة فاشلة مدمورة الأمن والاستقرار، على غرار ما يحدث حالياً في العراق وأفغانستان.

الجيش اللبناني لم يكن موقفاً في إدارته للأزمة، عندما وجه مدعويين القليلة باتجاه المخيم لتزويج المدنيين وراهبهم، وقتل وأصابة العشرات منهم، الأمر الذي أدى إلى تيجر التعاطف معه في أوساط الغالبية من الفلسطينيين داخل لبنان أو خارجه.

كان باستطاعة الجيش تطويق المخيم، والعمل على حصر المنظمة المطلوبة وأعضائها في مساحة معينة وتخييرهم بين الاستسلام للعدالة أو مواجهة القصف، ولكن هذا لم يحدث على الإطلاق، حيث جرى التركيز على الحل العسكري واللجوء إلى القصف العشوائي، دون الأخذ في الاعتبار الآثار الكارثية التي يمكن أن ترتب على.

وتتحمل الحكومة اللبنانية إجهتها الأمنية نصيباً كبيراً من

اللوم، عندما تركت هذه المجموعة تنمو وتكاثف وتعزز مواقعها في مخيم نهر البارد، دون أن تبارك مبكراً لعزلها، وحرمانها من الاستقرار والتحول إلى قوة مهددة للجيش، بل للبنان بأسره. فهناك اتفاق على معالجة أي أزمة تقع في المخيمات الفلسطينية بالتنسيق مع الطرف الفلسطيني، ولكن هذا التنسيق لم يتم، واتخذ الجيش اللبناني قرار قصف مخيم نهر البارد والرجوع إلى أي مرجعية فلسطينية داخل لبنان أو خارجه، وهذه سابقة خطيرة هزت الثقة بين الجانبين، وخلقت نوعاً من التوتر والنفور بينهما في مثل هذا الطرف الحرج الذي يمر فيه لبنان.

ولعل المسألة الأكثر أهمية هي تلك المتعلقة بأوضاع المخيمات الفلسطينية والحصار الظالم الذي تتعرض له حتى تحولت إلى مخزن هائل للتعطّف والأحياط، مستقطب كل الجماعات الخارجة على القانون والتمردة على الوضع الرسمي اللبناني.

تنفق مع كل الأصوات التي تستجيب لوجود منظمة إسلامية متطرفة تحمل كضيوف على لبنان أسوة بالدول العربية الأخرى مثل سورية والأردن. الجيش اللبناني استخدم المدفعية الثقيلة لك المخيم وبيوته الهشة، ودمرها فوق رؤوس أصحابها، والسؤال هو عما إذا كانت الحكومة اللبنانية وجيشها اللذان يتمتعان بدخول كيبس واحد من الأسمت إلى مخيمات اللاجئين في لبنان سيسمحان بإعادة بناء ما تهدم أم أنهما سيواصلان سياسة الحصار نفسها التي جعلتهما في مواجهة صامتة مع أكثر من أربعمئة ألف فلسطيني من سكان هذه المخيمات؟

■ ثمة مفارقات كبيرة في سلوك الأفراد والجماعات خصوصاً في مجال الحوار والتفاهم حول القضايا موضع الخلاف أو الاختلاف، ففي الوقت الذي تبدو فيه جهة ما (حكومة أو مؤسسة أم فرد) مستعدة للتحاور مع جهة مماثلة، فقد تكون غير مستعدة للحوار مع جهات أقرب إليها حول قضية تتعلق بالحوار مع شخص بعيد تحرك حول الجهات وتفهم الحوار مع جهة دون أخرى. ينطبق هذا على الدول والمؤسسات كما ينطبق على الأفراد أيضاً، فقد يكون الفرد مستعداً للتحاور مع شخص بعيد بينما يرفض التحدث لأحد أقرانه حول قضية مشتركة. وقد تحاور دولة ما دولة أخرى بعيدة، ولكنها ترفض الدخول في حوار مع جارها، أو على المستوى الديني تبدو هذه المفارقة واضحة، ففي الوقت الذي يظهر فيه حماس كبير لأطروحة «حوار الأديان» تبدو فكرة «حوار المذاهب» أمراً صعباً تاريخياً وغير مستساخ تارة أخرى، فما الذي يؤدي إلى هذه المفارقات؟ وكيف يمكن تثبيت الحوار كثقافة عامة على مستوى المسلمين والأفراد؟ وهل يمكن كسر الحاجز الجليدي بين فئات المسلمين خصوصاً في الفترة الحاضرة التي تتصف فيها الأديان والتوجهات المتطرفة والنزعات التطرفية؟ وكيف يمكن اقتناع الفرقاء بعدم وجود بديل للحوار كسبيل للحل على وجود الإمة وعدم وجود بديل قيمها، وبعثة أساليب الإقواء والاستئصال والتفجير؟

في الشهر الماضي عقد المؤتمر الخامس لحوار الأديان، في العاصمة القطرية، وكانت أهم أفراته إنشاء مركز الدعوة الدولي للحوار بين الأديان، وأوصى المؤتمر بالعناية بالثقافة بالقيم الروحية والسلام العالمي، ونشرها بين سائر طبقات المجتمعات، كما أوصى بتدريس مادة مقارنة الأديان، بإعدادها الفلسفية والروحية والاجتماعية، في الجامعات والمعاهد كطريق من طرق الإسهام الأكاديمي لإعلاء وتفعيل القيم الروحية، كما أهاب المؤتمر بالقيادات الدينية في كل المجتمعات الالتزام بلغة التفاهم والصالحه والحوار وتعميمها بين أبناء شعوبها، وأدان الإساءة للثقافات الدينية ورموزها وآثارها وشمسيتها، وناشد المؤسسات الاجتماعية والإعلامية تجنب الصور النمطية التي تعزّي العداء بين الأديان، هذه التوصيات والقرارات كتسب أهمية خاصة في اجراء الاتفاقيات السياسية بين الشرق والغرب التي تطور في السنوات

الخاصة وأصبح مصدر تهديد لأن الام وعلاقتها من هذه الأسباب أن الانتخبات هذه انحصرت بشكل أكبر والدينية والانتسابية، ولكن الجانب المهم ليس هذه التوصيات والقرارات بل اللقائات بين المؤتمرين بالقيادات الدينية في كل المجتمعات الإلتزام بلغة التفاهم والصالحه والحوار وتعميمها بين أبناء شعوبها، وأدان الإساءة للثقافات الدينية ورموزها وآثارها وشمسيتها، وناشد المؤسسات الاجتماعية والإعلامية تجنب الصور النمطية التي تعزّي العداء بين الأديان، هذه التوصيات والقرارات كتسب أهمية خاصة في اجراء الاتفاقيات السياسية بين الشرق والغرب التي تطور في السنوات

الخاصة وأصبح مصدر تهديد لأن الام وعلاقتها من هذه الأسباب أن الانتخبات هذه انحصرت بشكل أكبر والدينية والانتسابية، ولكن الجانب المهم ليس هذه التوصيات والقرارات بل اللقائات بين المؤتمرين بالقيادات الدينية في كل المجتمعات الإلتزام بلغة التفاهم والصالحه والحوار وتعميمها بين أبناء شعوبها، وأدان الإساءة للثقافات الدينية ورموزها وآثارها وشمسيتها، وناشد المؤسسات الاجتماعية والإعلامية تجنب الصور النمطية التي تعزّي العداء بين الأديان، هذه التوصيات والقرارات كتسب أهمية خاصة في اجراء الاتفاقيات السياسية بين الشرق والغرب التي تطور في السنوات

■ في لحظة ما، تمتدّ لو نمنا واستيقظنا فكانت سنة 2012، السنة التي انتهت فيها ولاية البرلمان الجزائري المنتخب الخميس الماضي، وتكون قد وفرتا على الجزائريين جهداً ووقفاً واموالاً من الخزينة العامة.

والهم كان من سيهم بين الأوهام.

لدي أكثر من مذهب يدعيه في هذا التشاؤم، هي نفس الأسباب التي جعلتني أعرف، مثل أكثر من 12 مليون جزائري، عن التصويت في الانتخابات النيابية التي جرت الخميس.

من هذه الأسباب أن الانتخبات من هذه كانت خطوة أخرى «نحو الحيط»، ومنها أن الذين ادروا «العرس الانتخابي» يوم الخميس هم من ساهموا رئيس الحكومة الأسبق كوزاد حمروش، «المتفجعين»، أي الذين لهم علاقة مباشرة بالمرشحين كالحزب واهجزة وفرد.

لحسن الحظ (ربما) أن كان بين هؤلاء نحو مليون شخص عبروا عن موقفهم بورقة ملغاة، ولم تكن رسلته: ننتخب نعم، لكن لا نمنح صوتهما لأي كان. مليون شخص هو سدس الصوتين، وهي كمية من الأصوات لم تحصل عليها أحزاب دخلت إلى البرلمان، وإذا خصصنا هذا المليون من ستة ملايين ناخب أدلوا بأصواتهم، وخصصنا مليوني صوت بينهموا على 900 قائمة وهي غير المتخبر حزبياً، ستكون النتيجة أزيد قليلاً من ثلاثة ملايين ناخب، أي عدد سكان العاصمة، من مجموع 33 مليون نسمة، بلغة البسيط، مثل عرس في قرية يحضره 150 أو 200 مدعو هم أصحاب وإصهار وأقارب أصحاب العرس، أما سكان القرية الباقون فلا شأن لهم به.

لا يحق بعد هذا أن يدعي أي حزب، بما في ذلك الفائز الأول، جبهة التحرير الوطني، أن يكون ببقية الجزائريين، كما أن ما حصلت عليه جبهة التحرير من أصوات لا يدعي ثمرته تصويت سياسي أو إيديولوجي بقدر ما هو تفاعل مع جهاز بيروقراطي منتشر في كل مكان منذ استقلال البلاد.

القدس

يومية سياسية مستقلة

الناشر: مؤسسة القدس العربي للنشر والإعلان

رئيس التحرير:

عبد الباري عطوان

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيهاً استرلينياً في عموم بريطانيا و 750 دولاراً أميركياً للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك الأردن البريدي.

نهض الشارع!



الاحتقان الطائفي الذي تبلور بشكل فاقع ومرعب جدا في العراق.

ومن الضروري الإشارة إلى عدد من المبادئ الضرورية لتعميق روح الحوار والتواصل، أول هذه المبادئ أن الحوار لا يستقيم مع ظاهرة التتميط أو الإسلاموفوبيا، فمن يريد أن يتفاهم مع الآخر مطالب بالابتعاد عن تعكير الأجواء بينهما، والابتعاد عن أساليب الإزدراء والتشويه والتهمج، وإلا فلا معنى لأي اتصال بين الطرفين. ثانيها ضرورة التعرف المتبادل على المعتقدات بشكل موقف وعدم بناء المواقف على أساس الشائعات، وأنه لن الخطأ الكبير بناء المواقف على أساس معلومات مستقاة مما يزرخ به الشارع وما يشاع في الثقافة الشعبية غير الموثقة، وثالثها تعميق الشعور بالإنسانية، وهو الطريق لإقامة السلام والتفاهم وتقليص فرص الاحتكاك والاحتراق والاحتقان والعلاقات، وأن التواصل في هذا المجال يقرب القلوب ويساهم في تقليص الشكوك، ويقضي على الجهل الناتج عن الإبعاد النفسي والعلمي بين الفرقاء. رابعها: التأكيد على المشفركات والابتعاد عما هو موضع اختلاف، إذ لا يمكن بناء المواقف على أساس ما هو مختلف بشأنها، بل يعني تجاهل مواضع الاختلاف، فتجاهل هذه الاختلافات بدون الالتحاق على أسس للتعايش بشأنها، لا يخلو من مغاطرها، ولا يؤدي إلى تعميق الثقة، أن التركيز على المشفركات منطلق منطقي لأي حوار، وأن البناء على هذه المشفركات من شأنه أن يؤدي إلى التغاضي عن كثير مما هو مختلف عليه.

فلم يعد الوقت الآن مهياً للمؤتمرات والاتصالات غير الهادفة تحت عناوين الحوار الديني والأهبي، ما لم يكن كل ذلك متفقاً بتغيير في النفسية والأهنية ونمط التفكير في المسألة الأهبية، ليس باتجاه الغائبا، بل بهدف وضعها في إطارها الصحيحة وحجمها الواقعي، والتعايش معها كواقع لا يمكن التغاؤ به أو تغييره، أنه تحد كبير لذوي العقول من المسلمين، على اختلاف مذاهبهم ومناطقهم الساسية، أنه ليس تحدياً فكرياً متفصلاً عن الواقع، بل قضية ساخنة تفصل بين الحياة أو الموت في كثير من المناطق والبلدان.

إن صراع بين من يهدف لقتل هذه الأمة بتهمز في كل الداخل، والواعين (وما أقبلهم) ويضرون إحتواء مخاطر الاحتقان الأهبي والديني، على أسس التعايش المشترك والتفاهم الواقعي لتقسام لقمة العيش من جهة، والانطلاق على طريق عبادة الاسماد وقبمه الثقافية الإلتخابية سواء على شكل المواعيد التشريعية أو رئاسية.

استفادت مصر الأخير على التعديلات الدستورية في آذار (مارس) الماضي شهد مشاركة شعبية ضعيفة لم تتجاوز العشرة بالمئة حسب العارضة 27% (حسب السلطات)، وكذلك الإنتخابات البرلمانية الأخيرة في سورية نهاية الشهر الماضي حيث تراها المعارضة في حدود العشرة بالمئة فيما تقدم

السلطات ورقم 56%، وماهي الإنتخابات الجزائرية لا تتجاوز ثلث من يحق لهم التصويت وقد تكون أقل من ذلك حسب أوساط معارضة، على عكس ما عرفته انتخابات الرئاسة الموريتانية في آذار (مارس) الماضي حيث شهدت الدورة الأولى نسبة مشاركة تقدر بـ 70% والدورة الثانية 67% ذلك أن الناس بقيت مستعدة، رغم مرارات الماضي، لكسر سلبيتها عندما تشعّر حقاً بأن لمشاركتها معنى واضحاً وبأن الهزات السياسية والقانونية البلاد حقيقية فعلا وليست مفتعلة وبأن شيخ التزوير بعيد فليس أخطر من النهاية في أن يستقر في الوعي الجمعي لشعوبنا أن لا تصادقنا لأن لا للانتخابات ولا لقيمة اللاور التي ذلك يضعها الناس في الصادق لأن ذلك ببساطة يوفر الأرضية الخصبة والملائمة لأي فكر انقلابي عنيف لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وليس مستعداً بدوره لأي تداول سلمي على السلطة أن ظفر يوماً أصحابه بالحكم.

المسلمون: حوار مع الغير وخلاف مع الذات

د. سعيد الشهابي *

كثير من إبعاده على الحوار المطلوب بين المدارس الفكرية داخل الدين الواحد، أي على مستوى المذاهب الدينية ضمن إطار الدين، والمشكلة هنا لا تنحصر بالخلاف بين الأديان الإسلامية، بل يمتد إلى جسد الأديان الأخرى، فالمسيحية تعاطف بين مذاهب متعددة، وهناك الآن حوار جاد داخل الكنيسة الإنجيليكية بهدف التقارب مع المدرسة الكاثوليكية والانسواء تحت راية الفاتكان، ولا شك أن وجود شخص من شأنه التماسح مع ردم الهوة التي توسعت بين المسيحيين منذ انفصال الكنيسة الإنجيليكية عن الكاثوليكية في عهد المهنري الثامن في القرن السادس عشر، ويتردد هذه الأيام أن رئيس الوزراء البريطاني، توني بليز، سوف يعلن تحوله إلى المذهب الكاثوليكي بعد تركه منصبه في نهاية الشهر المقبل. إن هزيمة قدر من المنطق والعقل على قادة الكنيسة تكفل بتقريب وجهات نظر أتباع المذاهب المسيحية المتعددة، وإن كان من غير المتوقع أنماجها في مدرسة واحدة، وعلى الصعيد الإسلامي، هناك شعور بالأحباط نظراً لفشل الزعماء السياسيين والدينيين في إحتواء ظاهرة الاحتقان الأهبي التي أصبحت تهدد الكيان الإسلامي في عمقه، ويزيد من الشعور بالإحباط برامج حوارية طويلة المدى من المبادأة أصبح يابدي ذوي النزعات المتطرفة، الذين خلقوا صداقية لترهجم من خلال ركوب عداء اللوائيات المتحذرة وسياساتها، وإعلان الحرب ضدها في أفغانستان والصومال والعراق، وبهذا غاب منطق العقل والحوار من الساحة الإسلامية، برغم ما يتبعق بين الحين والآخر من مؤتمرات عقد هنا، وآخر هناك، لبحث الأزمة الأهبية، وثمة عدد من الساسة العرب والدينية، فالعصبيّة أفة تغذيها مستقبل العلاقات الإسلامية – الإسلامية مما كانوا على إدر وكوا خطر التطرف في منع التقارب والتعايش السلمي في ما بين المسلمين، إن أطروحة التطرف اليوم لا تختلف عما كانت عليه ماضياً عندما ظهرت بوادر الاحتقان الأهبي قبل 300 عام، على أساس الأطروحات الوهابية آنذاك، المتحالفة مع محمد بن سعود، اليوم تشعّر الملمة العربية السعودية أنها أصبحت مستهدفة بشكل واضح من قبل العناصر نفسها التي شرعت في العمل العام، من الخطأ أن تتنمذات في المدارس الفقهية الكثيرة التي انتشرت في العالم الإسلامي بأموال النظم السعودية منذ الستينيات، وبدء هذا الإدراك ينتشر في العواصم العربية والإسلامية، بعد أن اتضح أن المنطقة تسيير نحو الجهول من ظل

تكرس الفرقة والاختلاف، وتؤدي إلى التنازع، ووزراء

خارجية الدول الإسلامية في إجتامعهم الأسبوع الماضي بالعاصمة الباكستانية، إسلام آباد، أشاروا إلى دور ظاهرة «التتميط» أو «التتميط» في إبقاء حالة الاحتقان بين الأديان، فاطلقت نداء عاماً لمواجهة التمييز ضد المسلمين والكراهية، واتخذ إجراءات ضد التمييز والخوف من الإسلام، هذه التوصيات جاءت على خلفية الحملة الإعلامية العام الماضي التي سعت لتشويه صورة الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام، وما تبع ذلك من احتجاجات عمت العالم الإسلامي والعواصم الأوروبية. وكان من المقرر عقد مؤتمر آخر في العاصمة الماليزية، كوالالمبور، للحوار بين الدين الإسلام والمسيحية، في وقت لاحق من هذا الشهر، ولكن رئيس الوزراء الماليزي، السيد عبد الله أحمد بدوي، أصدر قراراً بتأجيل انعقاد المؤتمر لأسباب لم يتم الإفصاح عنها، وقال السيد بدوي أنه يرغب شخصياً في حضور هذا المؤتمر، ولكنه لم يكن حاضراً في كوالالمبور في الفترة الزمعة لتعاقد، ولذلك قرر تأجيله، جاءت فكرة عقد مؤتمر الحوار الإسلامي السياسي في أتر حوات 11 أيلول (سبتمبر) الراهبية، وتعميق الشعور بضرورة الحفاظ على مشروع الحوار بين تداعي العلاقات والسماح للمتطرفين بتغيير أجندتهم، ولم يترتب على ذلك من تصاعد وتيرة الخلاف والنزوع نحو القوة على أمل حسم المواقف، ويمكن القول إن هذه النزعة لا يمكن أن تؤدي إلى الحسم، مهما كانت ضروته الحرب، فكل الأطراف المتورطة فيها خاسرة، وما أثبتته الحروب الصليبية قبل ألف عام، فإن من غير المبلغ القضاء على أي من الديانات الأساسية بالقوة بما في ذلك جميعها، أي الحروب التي تبدو دينية في ظاهرها، تنطلق عادة لأسباب سياسية، أو تستغل من السياسيين، فحرب الليبان التي شنها الصربيون ضد المسلمين لم تؤد إلى القضاء عليهم، بل ساهمت في بلورة هوية مسلمي الليبان بشكل أكثر وضوحاً من قبل، ولم تجد الأطراف المعنية بذلك الحسم ذات الطابع الديني والعربي، من مخرج منها إلا بالنيابة عن القوة لحسم المواقف السياسية، وشهد لبنان حرباً أهلية امتدت 15 عاماً اتخذت طابعاً دينياً، ولكن الفرقاء فيها وجدوا أنفسهم في نهاية المطاف مضطرين لبعيداً عن الحرب والاتفاق على أسس جديدة للتعايش معاً بعد أن فقرة القضاء على الآخر، هذه الحروب عادة تكون شرسة وقاسية، وتؤدي إلى قتل الآلاف بدون رحمة، ولا الشارعية فيها ينتابهم شعور بأنهم يمارسون مهمة مقدسة، تتجاوز المعايير المادية، وتتصل بعالم الغيب، وهناك محاولات

الجزائر: خطوة أخرى نحو «الحيط» أو عندما يتساوى التصويت والمقاطعة

توفيق رياحي *

لكن قبل ذلك هناك جراحة عاجلة يجب إجراؤها فوراً لوقف انتشار الوباء، لأخراج البلد من السراب وناقاذ ما تبقى فيها من حياة

عام: يجب أن يمتلك «الانتخابات الرئاسية»، المكون من جبهة التحرير والتجمع الديمقراطي وحركة مجتمع السلم، شجاعة حل نفسه، لقد نشأ هذا التحالف ليكون درعا في وجه من (وما) من شأنه عرقلة عمل الرئيس بوتفليقة، يجب الإقرار بأنه «نجح» في هذه المهمة فحول العمل لشاء التلاشي إلى نوع من الإبادة، أحد قياديين حركة الإصلاح، وفي لحظة غضب بسبب الانتكاسة الانتخابية (سقوط من 43 مقعداً إلى ثلاثة)، وصف «الانتلاف» في برنامج التلفزيون الجزائري سهرة الجمعة الماضية، بأنه «ولو»، (ألمة) تدس كل من يقف في طريقها.

شأن التلاشي أحمد وأوحي، عبد العزيز بلخادم، أبو جرة سلطاني أم أبي، يقصد أو دونه، لا هدف لـ«الانتلاف»، اليوم سوى عرقلة نمو أوبة بتدبير معارضة صادقة وجادة، وحقق القليل الوجود، الكلام الآخر عن نظرية برنامج رئيس الدولة مجرد ترثرة سياسية لتبرير الأمر الواقع، لا اعرف هل سأل احد يوماً هل بوتفليقة هو الذي طلب إنشاء هذا التحالف، وما رأيته فيه اليوم، وهل يحتاج له حقاً؟

إنسجاماً مع هذا المطلب، على الرئيس بوتفليقة والمحيطين به أن يفكروا بجدي في تخفيف القبضة الرئاسية على العمل العام، من الخطأ أن تخنزل حركة بلد كامل في شخص واحد مهما بلد عن محتته وتجربته وصرامته، الدول تديرها مؤسسات، ومنها البرلمان، وبوتفليقة أحد الذين همشوا البرلمان وأعضاءه.

إذا كانوا يعتقدون أن من يراهم الناس في التلفزيون أكثر سيحبونهم أكثر، فهم حتماً لا يعرفون الشعب الجزائري معرفة جيداً، فأت الوقت بالنسبة للبرلمان الجديد، لهذا ستحفظ الجزائر للثواب

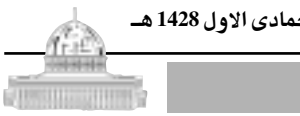
سياسياً، ضعيت الجزائر فرصة أخرى، إذ لا شيء يرجى من البرلمان الجديد – مثل القديم – المهم تكريس الأمر الواقع المتمد منذ 1992، وشوطه الثاني المتمد منذ 1999.

ليست المشكلة في البرلمان وحده، بل في مسرح سياسي كله مغشوش لا أحد يلعب فيه دوره بأمانة، وحصر قلة المشاركة بالانتخابات في ضعف الأحزاب الضعيفة وقوة الأحزاب القوية، كما تفعل السلطة من هذا تعليط يسعى أصحابه لتفكيك نظام الحكم المسؤول لأول من هذا الوضع.

أعتقد أن انتخابات الخميس ستحفظ في ذاكرة الجزائريين كأسوأ وأهزل انتخابات نيابية، ليس فقط من حيث نسبة المشاركة الهزيلة، لكن من حيث أنها أبتقت على القديم الرديء التي يصيح أكثر رداءة.

من أفرد عيوبها بأنها جرت بدون جراءة، بدون شجاعة سياسية وبدون رغبة حقيقية في التغيير كأنما أخفت صفقة في اإدانة الانسداد السياسي الذي أبليت به الجزائر منذ 15 عاماً.

أخطر من ذلك أنها جرت في سياق غريب لا وجود له إلا في الجزائر، جعل ان التصويت والمقاطعة فعلاً متساويان ومشابهان، لا الأول يحدث التغيير، ولا الثاني يؤثر سياسياً في الأثرة الجهنمية التي «مسحت» كل شيء، وهذا ما يمكن أن يصيب أي بلد، لم تكن هناك حاجة للبرلمان الناتج لكن العملية تمت داخل الأقطار الذي رسمته «السلطة الفعلية»، أكثر التزوير خطورة كان يسجرهم من الحزب من كذا مقعد أو يزيد ذاك الحزب كذا مقعد، كل هذا داخل البرواز الجاهل المفروض على الجميع، وكل الأحزاب، المستفيدة من التزوير والمتضررة منه، إذا ما وقع، لا تمتلك أدوات التغيير والرقعة، يتطلب تحتاج الجزائر إلى التأسيس لجمهورية جديدة (الثالثة؟)، يتطلب هذا عملاً طويل النفس يحتاج وقتاً، لكن يجب البدء فيه متى ما أمكن.



العبرة من انتخابات الجزائر

محمد كريشان

■ إذا كان للانتخابات البرلمانية الأخيرة في الجزائر في السابع عشر من أيار (مايو) من فضل فهو بالتأكيد انتباه الجميع، بشكل درامي، لنسبة المشاركة الشعبية الضعيفة التي لم تتجاوز الـ 35%، فقد كانت الأدنى على الإطلاق منذ استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1962، حيث فضل 12 مليون ناخب البقاء في بيوتهم على التوجه إلى صناديق الاقتراع لإدلاء بأصواتهم، مما حدا بأغلب المعلقين إلى الاهتمام بهذه النقطة أكثر من اهتمامهم بمحاظفة التحالف الرئاسي على أغلبيته (تحالف حزب جبهة التحرير الوطني بزعامة رئيس الوزراء الحالي عبد العزيز بلخادم والتجمع الوطني الديمقراطي بزعامة سلفه أحمد أويحيى وحركة مجتمع السلم بزعامة أبو جرة سلطاني) أو دخول 22 حزبا سياسيا قبة البرلمان.

هذا «التهمج» الجماهيري بالغياب وصفه كثير من هؤلاء المعلقين الجزائريين المعارضين بـ«الضعفة» ويأنه «صمت مضايبة الصرخة» مؤكداً أن الشعب الذي قال من خلال العزوف عن التصويت «قفي!» أظهر بأنه «تعب من استمرار خداعه طول الوقت، بحيث تحولت مقاطعته صناديق الاقتراع إلى سلاح جديد، سلاح الغضب ضد الإدارة السيشية للبلاد والنظام الذي يغذيها» بل إن جريدة «المجاهد» اليومية الناطقة بالفرنسية لبسان حزب جبهة التحرير نفسه لم ترد بان من الاعتراف بأن الإقبال الضعيف على الانتخابات «رسالة موجّهة للفعلين السياسيين للشروع في عملية إصلاح عميق ليس فقط لطغابهم السياسي وإنما أيضا لنسلكياتهم الإنسانية» طالما اتضح للجميع الآن أن البلاد برمتها إنما هي «في مازق» وفق تعبير «الوطن» الجزائري.

وإذا كانت السلطات الجزائرية استطاعت أن تخرج على الناس بالنتائج التي كانوا يتوقعونها أصلا، دون أي مفاجآت، إلا أنها لم تطلع على ما يبدو هو لا تغطي هذا الغياب الجماهيري لأنه كان أوضح من أن يقع أظفره أو ترقيقه، لذا لم تجد فرقا من الإقرار به، بغض النظر عن مدى دقة

نسبة المشاركة المقدمة، ففي السنوات الماضية أصبحت معرفة النسبة الحقيقية للمشاركة الشعبية في الانتخابات العربية لهم بكثير من نتائجها، بمعنى أنه إذا كانت هذه النتائج غير قابلة لـ «العبث» فليس أقل من الاهتمام أكثر بنسبة المشاركة لأن باتت المعيار الحقيقي للوقوف على مدى حماسة الناس الواقعية لمواعيد انتخابية فقدت كل المعاني المرتبطة بدهاء بقدره المواطن على التغيير السياسي لواقع من خلال الإذلاء بصوته في كل المواعيد الانتخابية سواء على شكل محلية أو تشريعية أو رئاسية.

استفادت مصر الأخير على التعديلات الدستورية في آذار (مارس) الماضي شهد مشاركة شعبية ضعيفة لم تتجاوز العشرة بالمئة حسب العارضة 27% (حسب السلطات)، وكذلك الإنتخابات البرلمانية الأخيرة في سورية نهاية الشهر الماضي حيث تراها المعارضة في حدود العشرة بالمئة فيما تقدم

السلطات ورقم 56%، وماهي الإنتخابات الجزائرية لا تتجاوز ثلث من يحق لهم التصويت وقد تكون أقل من ذلك حسب أوساط معارضة، على عكس ما عرفته انتخابات الرئاسة الموريتانية في آذار (مارس) الماضي حيث شهدت الدورة الأولى نسبة مشاركة تقدر بـ 70% والدورة الثانية 67% ذلك أن الناس بقيت مستعدة، رغم مرارات الماضي، لكسر سلبيتها عندما تشعّر حقاً بأن لمشاركتها معنى واضحاً وبأن الهزات السياسية والقانونية البلاد حقيقية فعلا وليست مفتعلة وبأن شيخ التزوير بعيد فليس أخطر من النهاية في أن يستقر في الوعي الجمعي لشعوبنا أن لا تصادقنا لأن لا للانتخابات ولا لقيمة اللاور التي ذلك يضعها الناس في الصادق لأن ذلك ببساطة يوفر الأرضية الخصبة والملائمة لأي فكر انقلابي عنيف لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وليس مستعداً بدوره لأي تداول سلمي على السلطة أن ظفر يوماً أصحابه بالحكم.

السلطات ورقم 56%، وماهي الإنتخابات الجزائرية لا تتجاوز ثلث من يحق لهم التصويت وقد تكون أقل من ذلك حسب أوساط معارضة، على عكس ما عرفته انتخابات الرئاسة الموريتانية في آذار (مارس) الماضي حيث شهدت الدورة الأولى نسبة مشاركة تقدر بـ 70% والدورة الثانية 67% ذلك أن الناس بقيت مستعدة، رغم مرارات الماضي، لكسر سلبيتها عندما تشعّر حقاً بأن لمشاركتها معنى واضحاً وبأن الهزات السياسية والقانونية البلاد حقيقية فعلا وليست مفتعلة وبأن شيخ التزوير بعيد فليس أخطر من النهاية في أن يستقر في الوعي الجمعي لشعوبنا أن لا تصادقنا لأن لا للانتخابات ولا لقيمة اللاور التي ذلك يضعها الناس في الصادق لأن ذلك ببساطة يوفر الأرضية الخصبة والملائمة لأي فكر انقلابي عنيف لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وليس مستعداً بدوره لأي تداول سلمي على السلطة أن ظفر يوماً أصحابه بالحكم.

السلطات ورقم 56%، وماهي الإنتخابات الجزائرية لا تتجاوز ثلث من يحق لهم التصويت وقد تكون أقل من ذلك حسب أوساط معارضة، على عكس ما عرفته انتخابات الرئاسة الموريتانية في آذار (مارس) الماضي حيث شهدت الدورة الأولى نسبة مشاركة تقدر بـ 70% والدورة الثانية 67% ذلك أن الناس بقيت مستعدة، رغم مرارات الماضي، لكسر سلبيتها عندما تشعّر حقاً بأن لمشاركتها معنى واضحاً وبأن الهزات السياسية والقانونية البلاد حقيقية فعلا وليست مفتعلة وبأن شيخ التزوير بعيد فليس أخطر من النهاية في أن يستقر في الوعي الجمعي لشعوبنا أن لا تصادقنا لأن لا للانتخابات ولا لقيمة اللاور التي ذلك يضعها الناس في الصادق لأن ذلك ببساطة يوفر الأرضية الخصبة والملائمة لأي فكر انقلابي عنيف لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وليس مستعداً بدوره لأي تداول سلمي على السلطة أن ظفر يوماً أصحابه بالحكم.

السلطات ورقم 56%، وماهي الإنتخابات الجزائرية لا تتجاوز ثلث من يحق لهم التصويت وقد تكون أقل من ذلك حسب أوساط معارضة، على عكس ما عرفته انتخابات الرئاسة الموريتانية في آذار (مارس) الماضي حيث شهدت الدورة الأولى نسبة مشاركة تقدر بـ 70% والدورة الثانية 67% ذلك أن الناس بقيت مستعدة، رغم مرارات الماضي، لكسر سلبيتها عندما تشعّر حقاً بأن لمشاركتها معنى واضحاً وبأن الهزات السياسية والقانونية البلاد حقيقية فعلا وليست مفتعلة وبأن شيخ التزوير بعيد فليس أخطر من النهاية في أن يستقر في الوعي الجمعي لشعوبنا أن لا تصادقنا لأن لا للانتخابات ولا لقيمة اللاور التي ذلك يضعها الناس في الصادق لأن ذلك ببساطة يوفر الأرضية الخصبة والملائمة لأي فكر انقلابي عنيف لا يؤمن بالتغيير الديمقراطي وليس مستعداً بدوره لأي تداول سلمي على السلطة أن ظفر يوماً أصحابه بالحكم.

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
Email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 723152
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

لمقر الرئيسي (لندن): 166/164 كنتج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 أو كي يو

هاتف: 0208-741 8008 (خطوط 6) -

فاكس: 0208-741 8902 أو 0208-748 7637

مكتب القاهرة: 43 شارع قصر النيل-الدور الأول- شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع- الرباط. هاتف/فاكس: 723152(212 37)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع. هاتف/فاكس: 5066089(9626)

مكتب باريس: هاتف - فاكس: 420 57364(331)